

## أثر السلوكيات العامة إعداد براين كتيوليس

يعد الجدال الدائر حول حقوق المرأة من بين أكثر القضايا الشائكة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالحملة التي بدأت في عام ٢٠٠٣ بهدف تحسين وضع المرأة في قانون الأسرة المغربي وجهت إليه الاتهامات بأن الإصلاحات ليست سوى محاولة تسعى إلى "تغيير الإسلام". أما في الكويت، فإن المناهضين لمنح المرأة حق التصويت يرون في مبدأ قيام المرأة بدور فعال في السياسة مخالفة للقواعد الأخلاقية. وفي كل من العراق وأفغانستان، صارت المداولات حول حقوق المرأة القانونية محل جدل وخلاف تماما على غرار المفاوضات المتعلقة بسبل إقامة الحكومتين الجديديتين في كلا البلدين. هذه المجادلات ليست مجرد نزاعات قانونية أو فلسفية تدور بين طبقة الصفوة، إنما هي معارك سياسية معبأة بالانفعالات تمس القيم الأساسية والمسائل المتعلقة بالأخلاقيات والنظام الاجتماعي.

من أجل تفهم الإطار المعقد الذي تدور فيه هذه المجادلات، قامت مؤسسة "فريدام هاوس" بإجراء استطلاعاً للرأي العام بهدف قياس السلوكيات العامة المتعلقة بالمرأة. كان الأساس الذي استند إليه هذا الاستطلاع واضحاً، ألا وهو أن التوجهات العامة تعلب دوراً حيوياً في تشكيل الفرص والتحديات التي تتعلق بدعم حقوق المرأة. فالاستماع لنماذج من الرأي العام - سواء من النساء أو الرجال - يساعد مناصري قضايا المرأة في المنطقة، وذلك من خلال توفير رؤية للأسلوب الذي ينظر به المجتمع بشرائحه العريضة إلى التغييرات في أوضاع المرأة.

ومن خلال التعاون الوثيق مع منظمات استطلاع الرأي في كل من مصر والكويت والمغرب، قامت هيئة "فريدام هاوس" بتنظيم مجموعات بحث مركزة شملت قطاعاً عريضاً من الأفراد، في المغرب، جرى الاستطلاع في يناير عام ٢٠٠٤ عشية إصدار الحكومة المغربية لقانون الأسرة. أما مصر، الدولة ذات التعداد الأكبر والنفوذ

---

اشترك براين كتيوليس، خبير استطلاعات الرأي، في مشروعات التنمية الديمقراطية في أنحاء الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٠٤، عمل كتيوليس كرئيس لمجموعات البحث المركزة في كل من مصر، الكويت والمغرب.

الأوسع في المنطقة على حد الخلاف. فقد وقع عليها الخيار لتنظيم القسم الثاني من مجموعات البحث المركزة في مايو ويونيو من عام ٢٠٠٤. وأخير أجري استطلاع للرأي في الكويت في يوليو من عام ٢٠٠٤. في نفس الوقت الذي بدأ يشتغل فيه الجدل حول مشروع قانون جديد لمنح المرأة كامل حقوقها السياسية.

أما عن مجموعات البحث المركزة فهي عبارة عن مقابلات جماعية منظمة تطرح فيها أسئلة مفتوحة بحيث تسمح بالوصول إلى صورة أدق للدوافع. الأحاسيس والقيم التي تشكل السلوكيات العامة. يعتبر هذا النمط من الأبحاث النوعية أداة هامة في فهم الجوانب المظلمة التي تكتنف السلوكيات العامة نحو المسائل الحساسة كحقوق المرأة.

تمثلت محصلة استطلاعات الرأي في صور متشابهة للإدراك العام للمكاسب والفرص الأخيرة التي حصلت عليها المرأة وكذلك العوائق التي لا تزال تعترض سبيلها. فصور عدم المساواة التي تنطوي عليها قوانين الكثير من الدول ما هي إلا جزء من التحدي. كذلك فإن نقص المعلومات والحقائق، التحيز المجتمعي من قبل كل من الرجال والنساء ضد المرأة، وبعض أساليب فهم وتفسير المعتقدات الدينية تعد جميعها من بين التحديات التي تعترض سبيل مناصري حقوق المرأة.

## المكاسب الحالية والفرص الجديدة المتعلقة بعدم حقوق المرأة

يعمل مناصرو حقوق المرأة بالمنطقة في ظل مناخ شديد التعقيد حيث يمكن للكثير من الرجال والنساء رؤية المكاسب الأخيرة. إلا أنهم يبديون قلقاً إزاء النتائج الاجتماعية المعنوية المترتبة على الإصلاحات والتغييرات في أوضاع المرأة. وهناك إجماع عام في مصر، الكويت والمغرب على أن المرأة قد حققت مكاسب هامة في الأعوام الأخيرة. عندما طلب من المشاركين عقد مقارنة بين الحالة العامة للمرأة اليوم بما كانت عليه منذ عشر سنوات. أقرت الغالبية العظمى من الرجال والنساء من أجريت معهم مقابلات أن المرأة قد شهدت تقدماً فعلياً. كما أنهم أشاروا إلى أن الجهود المبذولة لرفع مستوى تعليم المرأة وزيادة حجم تواجدها على ساحة العمل يعدان من بين العوامل الدافعة الهامة التي تسهم في إحداث التغييرات الإيجابية. علق إحدى السيدات بالرباط في المغرب قائلة: "تمتع النساء بقدر أعلى من التعليم والوعي. فقد أصبح الآن على درجة أعلى من الإدراك. لنتذكر الماضي حين كن بيقين بالمنزل. كن وقتها أميات يخضعن لسيطرة أزواجهن. أما الآن فهن سيدات أنفسهن."

### أهمية التعليم:

حين طلب من المشاركين اختيار الحقين الأكثر أهمية من بين قائمة تضم حقوقاً سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأسرية. كان الحق في التعليم هو ما وقع اختيار الغالبية عليه لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، يربط الناس مباشرة بين التعليم وفرص التمتع بحياة أفضل، خاصة في المغرب ومصر، ثانياً، اعتبر كثير من الرجال والنساء التعليم بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق الذات والحصول على العضوية الكاملة في المجتمع. ورأت الكثيرات من النساء تحديداً أن التعليم يفتح الباب أمام قدر

أكبر من المساواة بين الجنسين. حيث أعربت الكثيرات عن أن المرأة المتعلمة تكون على دراية أكبر بحقوقها المدنية والسياسية. كما أنها تتمتع بقدرة أكبر على الدفاع عن نفسها. أما النساء اللاتي لم يحصلن على تعليم رسمي. كالعديد من نساء البربر الريفيات في المغرب والنساء الأميات في مصر. فتنقصهن الثقة بدرجة تمنعهن من المشاركة في القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. حتى أن البعض منهن حططن من قدرهن إلى الصفر أو إلى مرتبة "الأبقار" لعدم إلمامهن بالقراءة والكتابة.

ثالثاً. أحد الأسباب الهامة وراء الدعم الهائل الذي حظي به تعليم المرأة يكمن في رؤية دور المرأة على أنه محور الأسرة. فالنساء ينظر إليهن باعتبارهن أمهات المستقبل اللاتي سيحملن على عاتقهن مسؤولية تربية الأبناء. ومن ثم فإنهن يعتبرن. خاصة في المغرب ومصر. بمثابة أساس عملية محاربة الأمية. فكما ذكرت إحدى النساء في مدينة فاس بالمغرب: "البنات هن أمهات المستقبل. إن لم يكن متعلمات. فلن يحسن تربية أبنائهن."

#### زيادة حجم المشاركة على ساحة العمل

في الدول الثلاث. أشار الرجال والنساء الذين أجريت معهم مقابلات أن المرأة اليوم تلعب دوراً بارزاً على ساحة العمل. وفي مصر والمغرب. وصف التغيير الاقتصادي والحاجة بأنهما عاملان أساسيان وراء هذا الاتجاه. فالمصريون والمغاربة الذين أجريت معهم مقابلات. خاصة في المناطق الريفية. أفادوا أن الأسر بحاجة إلى دخلين لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. في ظل هذه الظروف. يميل بعض الرجال إلى تقبل فكرة أن تكون المرأة هي الأخرى عائلته. بدلاً من معارضتها. ولكن حتى في دولة الكويت الثرية. حيث ينتعش الاقتصاد بفضل أسعار النفط العالية. فإن النساء ينضممن إلى قوة العمل بأعداد متزايدة من أجل الاستفادة من التعليم والمهارات التي اكتسبها بالمدارس.

أعرب بعض المشاركين عن قلقهم من أن الأعداد المتزايدة للمرأة العاملة قد تؤدي إلى إفساد النسيج الأصلي للمجتمع. إذ أن ذلك يدفع المرأة إلى إهمال ما يراه الغالبية أنه دور المرأة الرئيسي المتمثل في الاهتمام بشؤون المنزل والأبناء. علاوة على ذلك. أبدى القليل من الرجال مخاوفهم من أن المرأة تشغل عدداً كبيراً من الوظائف. فقد صرح أحد الرجال في القاهرة بمصر أن: "البطالة (بين الرجال) إنما هي ناجمة عن زيادة أعداد النساء على ساحة العمل." رغم هذه المخاوف. إلا أن السلوكيات العامة إزاء المرأة العاملة حيوية ومتطورة.

إحدى الفوائد الرئيسية التي تتمتع بها المرأة التي تخرج للعمل تتمثل في درجة من درجات الاستقلالية المادية عن الأسر والعائلات. وهو ما كانت تفترقه في الماضي. رأت بعض النساء في ذلك ضماناً أساسياً ضد المشكلات غير المتوقعة مثل الانفصال عن الزوج. علاوة على ذلك. أشار العديد من المشاركين إلى أن المرأة العاملة تلقى احتراماً ويكون لها صوتاً مسموعاً في نطاق أسرته نظراً لمساهمتها المالية. فكما ذكرت إحدى الشبابات في الرباط: "العمل يعطي المرأة قيمة أكبر خاصة في نطاق الأسرة."

خلاصة القول. فإن نتائج استطلاع الرأي تشير إلى أن العمل والتعليم ربما يكونان أقوى الأدوات التي تؤدي إلى التغيير الإيجابي لأوضاع المرأة بالمنطقة.

الثورة الإعلامية تخلق فرصاً جديدة فيما يتعلق بالسلوكيات المجتمعية المتغيرة نحو حقوق المرأة

كسائر أنحاء المنطقة، فإن كل من مصر والكويت والمغرب تتعرض لتحول كبير في الإعلام، حيث صار يتسنى لقطاع عريض من الجماهير مشاهدة مجموعة متنوعة من البرامج. كما أن القنوات الجديدة التي تشاهد في شتى الأقطار العربية تعمل على تغيير البنية الإعلامية الشاملة بالمنطقة، إدخال أنواع جديدة من البرامج وخلق فرص تتعلق بالسلوكيات العامة المتغيرة إزاء حقوق المرأة، كذلك فإن هذه القنوات توفر للنساء - حتى غير المتعلمات منهن - إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات. بالرغم من أن هذا لا يمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث، إلا أن المعلومات التي تقدمها البرامج الإعلامية، خاصة تلك التي تقدم على شاشات التلفاز، والتي جمعتها مجموعات البحث المركزة، تشير إلى أنها تؤثر على نظرة المرأة إلى ذاتها وكذلك نظرة المجتمع لها.

حدثت النساء المصريات عن تأثير حملات التوعية العامة التي يبثها التلفاز والتي تتناول القضايا الصحية والاجتماعية مثل فحص ما قبل الزواج، وسائل منع الحمل، تنظيم الأسرة وتطعيمات الأطفال. أما النساء المغربيات، فقد حدثن عن الأخبار التي تلقينها عبر التلفاز والمذياع عن الجدل حول أحد قوانين الأحوال الشخصية الجديدة. الكويتيات، اللاتي يمكن للكثيرات منهن مشاهدة المئات من القنوات التليفزيونية عبر الأقمار الصناعية، أشرن إلى أثر مشاهدة نساء يلعبن دوراً في التجارة والحياة السياسية في البلدان الأخرى.

في الدول الثلاث، حدث الرجال والنساء عن إقبالهم على البرامج التفاعلية وبرامج مشاركة الجماهير التي تشتمل على محاورات واستقبال مكالمات هاتفية، مما يمكن الجمهور من طرح الأسئلة. وأوضح المشاركون إلى أن المرأة غالباً ما تكون جزءاً من هذه المحاورات والبرامج، مما يكون بمثابة صوت مسموع لها من خلال المحاورات المذاعة إعلامياً. علقَت الشابات حديداً على أن نماذج المرأة التي يشاهدنها على التلفاز في مراكز قيادية أو في مجال الصحافة تكون بمثابة قدوة لهن. ما يخلق لديهن طموحات جديدة ويوسع حدود ما يرون أنه يمكن تحقيقه في حياتهن.

غير أن آثار هذا التحول الإعلامي الإقليمي ليست معروفة. يرى بعض المحللون أن زيادة التنوع في المنافذ الإعلامية تنطوي على أثر "ديمقراطي" سوف يعمل على دعم الحريات لكل من الرجال والنساء على حد سواء. إلا أن البعض الآخر يرى أن الإعلام الجديد يعد أيضاً منبراً لبعض العناصر الرجعية التي تسعى لعرقلة عجلة التقدم فيما يتعلق بالمرأة. يظهر استطلاع آراء مجموعات البحث المركزة علامات تشير إلى حدوث تحول بالغ التعقيد في الإعلام، بما يمكنه أن يقدم قدوة جديدة للنساء علاوة على المعلومات التي تتعلق بتحسين مستوى حياتهن.

التعامل مع أربعة تحديات تعترض سبيل دعم حقوق المرأة

على الرغم من هذا المفهوم المنتشر للتقدم، إلا أن مناصري حقوق المرأة بالمنطقة يواجهون صراعاً مخيفاً في محاولاتهم لتغيير الصور النمطية السلبية للمرأة.

تغيير القوانين بداية طيبة، لكنه لا يكفي

إحدى نتائج التقارير الوصفية للدول وأيضاً المشاورات مع مناصري حقوق المرأة التي كانت جزءاً من هذا الاستطلاع تتمثل في أن عدم المساواة الذي تعاني منه المرأة يكمن في العديد من بنود القوانين، خاصة قوانين الأحوال الشخصية وبعض جوانب قانون العقوبات التي تتناول العنف والجرائم المرتكبة ضد المرأة. هذا التمييز المؤسسي ينعكس أيضاً في قرار بعض الدول بالمنطقة أن ترفض أو تقبل مع إبداء التحفظات على ما نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

كرس مناصرو حقوق المرأة جهودهم للقضاء على التمييز المؤسسي على مدى العقود الماضية. ولقد أحرزوا بعض التقدم من خلال حملات الضغط التي تمارس بغرض إقناع الحكومات لتغيير القوانين وتبني اتفاقية (سيداو) بشكل كامل. غير أن هذه الجهود تستلزم المزيد من الدعم نظراً لأن الكثير من العقوبات القانونية والمؤسسية القوية لا تزال قائمة.

ويشير البحث إلى تحدٍ آخر يواجه مناصري حقوق المرأة، ألا وهو تغيير المفاهيم والممارسات المجتمعية. ربما يكون هذا التحدي أكثر صعوبة من الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل القانوني، رغم أنهما على علاقة وثيقة ببعضهما البعض في كثير من النواحي. تزداد فرص نجاح الجهود التي تسعى إلى إصلاح القوانين حين تدعمها قطاعات عريضة من المجتمع، حتى في ظل الأنظمة السياسية التي تعاني من الخلل الوظيفي والتي تحصر القوى داخل طبقة محدودة من النخبة، كما هو الحال في مناطق عديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ربما تكون التغييرات القانونية غير كافية إن لم تصاحبها الجهود العاملة على تغيير المفاهيم المجتمعية، ومن ثم، لتحقيق المساواة للمرأة، يتعين على مناصري حقوق المرأة السعي لتغيير السلوكيات والممارسات التي تظل تبقي على المرأة في مكانة دنيا.

**التحدي الأول:** محاربة الصور النمطية والسلوكيات السلبية نحو المرأة  
تعد الصور النمطية السلبية عن المرأة - العالقة في أذهان كل من الرجال والنساء - إحدى كبرى التحديات. فالكثير من الناس من كلا الجنسين يرون علاقة بين حقوق المرأة ومسؤولياتها، ومن هذا المنطلق، فإن لكل من الرجل والمرأة دوره المنفصل والواضح، حيث تعتبر المرأة مسؤولة بشكل أساسي عن المنزل والحياة الأسرية، وفي الكثير من الحالات، يؤدي تزايد إقبال المرأة على التعليم وتواجدها ضمن قوة العمل إلى أن يعيد الناس تصورهم عن الأدوار والمسؤوليات القائمة على أساس النوع. إلا أن بعض الصور النمطية لا تزال تعوق تحقيق المساواة الكاملة للمرأة.

التحيز ضد المرأة في المناصب القيادية

علاوة على ذلك، توجد صور فجة للتحيز المجتمعي ضد النساء اللاتي يشغلن المناصب القيادية سواء في الحكومة أو المجتمع. هذا التحيز ينتهجه الرجال بشكل أساسي، إلا أن هناك بعض النساء اللاتي يفرضن سقفاً للمدى الذي يمكن للمرأة التي تشغل المناصب القيادية أن تصل إليه. الحجة الأساسية التي تناهض عمل المرأة في القيادات السياسية هي أنها شديدة العاطفة والتأثر - وهو المفهوم

الذي يقره الرجال والقليلات من النساء أيضاً. كما قالت إحدى الشابات الكويتيات: "النساء عاطفيات بطبيعتهن... من الأفضل أن تبتعد المرأة عن السياسة." بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتقاد سائد أن المرأة ينبغي ألا يسمح لها بالعمل كقاضية، حيث اعتمد الكثير من المشاركين على إحدى التفاسير الإسلامية كأساس لاستبعادهم للمرأة. كما ذكر أحد الرجال في مدينة فاس: "أظن أن النساء لا يمكنهن العمل كقاضيات لأن النبي قال إن النساء ناقصات عقل، ومن ثم ينبغي ألا يعملن كقاضيات."

مثل هذا التحيز يلقي على المرأة بظلال الضعف، مقارنة بالرجل الذي ينظر إليه باعتباره فولاذي، غير عاطفي وصلب الرأي. هذا المفهوم يعد متأسلاً في ثقافة تهمل لأسلوب الحكم المعتمد على السيطرة العليا، بدلاً من إجماع الآراء والحوار الديمقراطي الذي يشارك فيه كل أعضاء المجتمع بوصفهم أعضاء متساوون. أما النماذج الإيجابية للمرأة التي تشغل مناصب في السلطة فيكون لها تأثير على صور التحيز المجتمعي. كما أنها تعمل على محاربة الصور النمطية. ففي الدراسة، وجد أن المشاركين الذين تمكنوا من الإشارة إلى نماذج واقعية للمرأة التي تشغل مناصب قيادية باقتدار كان من السهل عليهم تقبل فكرة انخراط المرأة في الحياة السياسية. فعلى سبيل المثال، في كل من مصر والمغرب حيث تتمتع المرأة بالتمثيل في البرلمان وحيث تعمل كوزيرة في الحكومة، تقبل المشاركون بشكل عام فكرة أن تتولى المرأة هذه المناصب بنفس الاقتدار الذي يظهره الرجل عندما يشغلها. أما بالنسبة للمناصب التي لم تتولاها المرأة من قبل - كمنصب العمدة ورئاسة الوزارة - انقسمت آراء الرجال والنساء بالنسبة لقدرة المرأة على شغلها.

هذا وتعد نماذج النساء الرائدات اللاتي يتولين مناصب قيادية جديدة من الحجج القوية التي تقف في وجه صور التحيز التقليدي. فإجازات هؤلاء النساء تدحض بشكل ملموس تلك المزاعم التي ترى أن تولي المرأة القيادة السياسية سيؤدي إلى الانهيار المجتمعي.

### السلوكيات المتساهلة إزاء العنف ضد المرأة

إحدى التحديات الكبرى تتمثل في مسألة العنف ضد المرأة. رغم أن الأبحاث النوعية على غرار هذه المجموعات المركزة للبحث لا تعتمد إلى قياس حجم العنف الذي يتعرض له المرأة، إلا أنها تشير إلى أن السلوكيات الاجتماعية التي تبرر العنف أحياناً، والتي تعتمد في ذلك على الدين، تعد جزءاً من المشكلة. فقد علق أحد الشباب في المغرب قائلاً: "بعض النساء يستحقن الضرب." ذكر آخر في الكويت: "يقول النبي إنه إن كنت ضاربا امرأة، فلا تستخدم يديك، بل استعمل السواك." محاربة هذه السلوكيات المتساهلة إزاء النساء تمثل تحدياً كبيراً، وبينما تعتبر عملية التحول في المناخ القانوني أمراً ضرورياً، فإن إصلاح السلوكيات الاجتماعية إزاء العنف داخل المنازل لا يقل عنها أهمية.

### التحدي الثاني: تطبيق القوانين والإصلاحات

يعد سن القوانين جزءاً هاماً من الجهود الساعية إلى توسيع رقعة الحقوق. إلا أن النساء والرجال في كل من مصر، الكويت والمغرب عبروا عن تشككهم الشديد

بشأن قدرة حكوماتهم على تطبيق القوانين والإصلاحات الجديدة. ربط العديد من المشاركين بين تحدي تطبيق القوانين الجديدة والصراع الأوسع نطاقاً من أجل الإصلاح الاقتصادي في بلادهم. كما أعرب الكثيرون عن مخاوفهم من أن حكوماتهم لا تلتزم بالتطبيق الكافي للتشريعات واللوائح من أجل أن تمرر الإصلاحات بشكل كامل. وكما صرحت لنا إحدى النساء في الرباط قائلة أن القوانين "مدونة في الكتب فقط. إلا أن السطوة تظل في أيدي الرجال. نحن لنا حقوق طبقاً للقانون. لكنها لا توضع موضع التنفيذ." نفس الشعور تردد على نطاق واسع في مصر حيث أبدى الناس سخرية كبيرة إزاء قدرة الحكومة على تحسين حياتهم.

تحدث الرجال والنساء عن صور التحيز المؤسسي الذي يؤثر على الممارسات، مشيرين إلى أن الأسلوب المعتمد فقط على إصلاح نص القانون يعد أسلوباً محدود الأثر. فمن دون اتخاذ خطوات لإتمام الجهود والتي تشمل تدريب القضاة، بذل الجهود النشطة لدعم المرأة لتولي المناصب القيادية وكذلك وجود المؤسسات والممارسات الجديدة للحيلولة دون التمييز النوعي. فإن أي تقدم في الناحية القانونية عرضة لأن يظل غير مكتمل.

علاوة على ذلك، رأى العديد من المشاركين أنه من الصعب الفصل بين صراع المرأة لنيل حقوقها والصراع الأكبر المتعلق بحقوق الجميع. فانعدام الاحترام للحقوق الأساسية السياسية، المدنية، الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول إنما يعود بالضرر على كل من الرجال والنساء. وفي هذا المجال تكون مخاوف المرأة هي ذاتها مخاوف الرجل. بعض النساء وجدن صعوبة في التحدث تحديداً عن المخاوف المتعلقة بحقوقهن بوصفهن نساء، بشكل منفصل ويميز عن مخاوف الرجال.

### التحدي الثالث: رفع درجة الوعي العام المتعلق بالحقوق

تشير الدراسة إلى أنه كي يكون للتقدم في الناحية القانونية أبلغ الأثر، هناك حاجة للجهود المنسقة الرامية لرفع درجة الوعي لدى الجماهير العريضة فيما يتعلق بحقوقهم. تحديداً، كان المشاركون من ذوي مستويات التعليم المنخفضة وهؤلاء الذين يقطنون المناطق الريفية على درجة أقل من الوعي بحقوقهم بشكل عام. فالكثير من النساء من تم إجراء المقابلات معهن في المغرب، على سبيل المثال، كانت لديهن معلومات مبهمة عن الحقوق الجديدة التي اكتسبها بفضل التعديلات في قانون الأسرة. بل أن البعض منهن لم يكن يعلمن بأكثر من اسم القانون. أما في مصر، لم يفهم عدد كبير من النساء التي أجريت معهن مقابلات الإجراءات الأساسية اللازمة لتسجيل أسمائهن في كشوف الناخبين.

### التحدي الرابع: اكتشاف أبعاد ردود الأفعال الرجعية ضد التغيير

التحدي الرابع الذي في الغالب سيطر مناصرو حقوق المرأة بواجهونه هو المعارضة الصريحة للتقدم الذي تجرزه المرأة، والذي غالباً ما يصاغ بالألفاظ المفعمة بالانفعالات المأخوذة من الدين والتقاليد والنقافة. فعدد كبير من المشاركين، أغلبهم من الرجال مع وجود بعض النساء أيضاً، عارضوا التقدم الأخير الذي تم إحرازه في مجال القوانين ومحاولات توسيع رقعة حقوق المرأة. البعض ينتقد بشدة مبدأ حرية المرأة، والقليلون أبدوا خوفاً من أن المرأة صارت تتمتع بحرية أكبر من القدر اللازم. من هذا المنطلق، فإن الحرية صارت ترتبط في

الأذهان بالإباحية وانحطاط القيم الأخلاقية. بعض الكوبيتات لا يوافقن على المفهوم الغربي لحرية المرأة، إذ وصفتها إحداهن بأنها: "حرية بلا هدف". ذكر بعض الرجال أن المرأة أضحى تتمتع بحقوق أكبر من الرجل وأنه كان هناك تركيز شديد على حرية المرأة في الأعوام الأخيرة.

علاوة على ذلك، سعى بعض النقاد إلى تصوير مناصري حقوق المرأة على أنهم من أدوات الغرب، وأنهم أشخاص يدافعون عن أمر لا أصل له في قيمهم. ففي نظر بعض شرائح السكان - وأغلبهم من الرجال مع وجود القليلات من النساء - يعد موضوع حقوق المرأة مسألة شائكة تنتج عنها معارضة حادة وانفعالية تتمثل أحيانا على أنها تتعارض مع الدين والقيم والثقافة. أحد الرجال في مدينة الإسكندرية بمصر ألقى باللوم على الغرب قائلا: "المرأة الآن صارت تتمتع بحقوق أكبر من الرجل. لأن الغرب دائم التحدث عن حقوق المرأة باستمرار." وما يراه مناصرو حقوق المرأة على أنه معايير عالمية يعتبره بعض المعارضين معايير غير ملائمة لقيم مجتمعهم الأساسية.

يتعين على مناصري حقوق المرأة عدم السماح لهذه المعارضة بردعهم عن الاستمرار في معركتهم من أجل القضاء على التمييز المؤسسي والحصول على المساواة الكاملة، غير أنهم يجب أيضا ألا يعموا أعينهم عن هذه المعارضة أو يتجاهلوننا، فمن أجل ضمان إحراز جهودهم أبلغ الأثر، يجب على مناصري حقوق المرأة أن يأخذوا على عاتقهم التحدي الصعب المتمثل في الحد من ومحاربة ردود الأفعال الرجعية المناهضة للتقدم.

## تطوير استراتيجيات يساهم فيها المجتمع بأسره

تقترح الدراسة بعض السبل المتاحة أمام مناصري حقوق المرأة لدعم الجهود الرامية إلى تغيير أنماط الإدراك المجتمعي. تشمل هذه السبل صياغة الحوار بألفاظ ذات صدى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك العمل مع الشخصيات والمؤسسات ذات النفوذ المؤثر.

يتمثل مجمل النتائج في أن الإسلام له بالغ الأثر في الأسلوب الذي تتعامل معه الجماهير العامة مع المسائل المتعلقة بالتغيير في حياتهم ومجتمعهم، وخطيدا الإصلاحات المتعلقة بالمرأة، فحتى في الوقت الذي تمر فيه كل من مصر والكويت والمغرب بتغيرات عديدة مصاحبة للعودة والإصلاح السياسي والاقتصادي، إلا أن القيم التي تحتضنها الجماهير تظل مستقاة من تقاليد الإسلام الثرية.

تكاد تكون كل الإجابات على أسئلة هذا الاستطلاع فيما تعلق بحقوق المرأة إجابات تشير إلى الدين أو مسألة التقاليد، وكانت أغلب الحجج التي تستند إلى الدين تعارض تحقيق التقدم للمرأة. العديدون، بناءً على أسلوبهم في فهم وتفسير المبادئ الأساسية للإسلام، توصلوا إلى الخلاصة التي صاغت إحدى النساء في المغرب بقولها إن "المرأة لن تتساوى أبدا مع الرجل. فهكذا يقول القرآن. ليس لأن الله يفضل الرجال على النساء، وإنما فقط لأن النساء أكثر صبورا وحياء وعاطفية. أما الرجال فهم أكثر قوة من النساء."

غير أن الكثير من وجهات النظر المدافعة عن حقوق المرأة قد صيغت هي الأخرى بألفاظ دينية. إذ قالت إحدى الكويتيات: "ديننا دين العدل. فالإسلام يساوي المرأة (بالرجل). لكن (المساواة) غير مطبقة على النحو السليم." وسط الكثيرين الذين يدافعون عن التغيير، تبقى مسألة التفسير والتطبيق السليم لمبادئ الإسلام هي بيت القصيد.

يرى البحث أنه باستثناء الفرق شديدة التعصب، فإن الناس في الشرق الأوسط مستعدون للحوار حول كيفية دعم حقوق المرأة بالأسلوب الذي لا يتعارض مع القيم الأساسية. كما أن آراء العامة حول كيفية تطبيق مبادئ الإسلام في مجتمع متغير قابلة للحوار والملاءمة والتغيير في ضوء الحقائق الجديدة. وهذا ليس بمستغرب، إذ أن كبرى التقاليد الدينية الأخرى قد دخلت ولا تزال تشترك في مثل هذه الحوارات.

ونظراً لكون الإسلام جزءاً هاماً من هذه المناقشات، يتعين على هؤلاء الذين ينخرطون في المعركة من أجل مساواة المرأة أو هؤلاء الذين يعملون من أجل دعم نطاق أوسع من الإصلاح، أن يتحلوا بفهم عميق لمبادئ الدين الإسلامي. ومن أجل إحراز أثر بناء، يجب على المنظمات والأفراد أن يفهموا إلى أي حد يمثل الدين مصدراً للقيم لدى عامة الجماهير.